خصخصة شؤون المباني بمدارس التعليم العام بالسعودية دراسة ميدانية من وجهة نظر قيادات الإدارات التعليمية

د. نور مسعود سعد المالكي

أخصائي إشراف تربوي

الإدارة العامة للتعليم بمنطقة مكة المكرمة

المستخلص:

هدف هذا البحث إلى تشخيص واقع تحقق شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، وتحديد متطلبات خصخصتها من وجهة نظر قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة، ثم الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة تعزى لمتغيرات: (طبيعة العمل، وعدد سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي)، واعتمد البحث على المنهج الوصفي بأسلوب الحصر الشامل، واستخدم الاستبانة، وبلغت عينته (44) فردًا من مساعدي مديري التعليم للخدمات، ومديري جودة الخدمات، ومديري الخدمات المشتركة بالإدارات التعليمية. وتوصل البحث إلى أنَّ تحقق واقع شؤون المباني جاء بدرجة موافقة كبيرة جدًا، وأنَّ متطلبات خصخصة شؤون المباني جاءت بدرجة موافقة كبيرة، ولا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات عينة البحث حول درجة تحقق شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، ومتطلبات خصخصتها حسب متغيرات: (طبيعة العمل، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة). وأوصى البحث بضرورة دراسة توجهات وميول وقدرات الشركات المختصة المنفذة للخصخصة؛ للاستفادة منها في وضع الخطط والسياسات المتعلقة بخصخصة الخدمات المساندة التي تنفذ في الإدارات التعليمية، وتأهيل أيدي وطنية وتجهيزهم لسوق العمل.

الكلمات المفتاحية: خصخصة شؤون المباني، مدارس التعليم العام، المملكة العربية السعودية.

Privatization of Building Affairs in Public Education Schools in Saudi Arabia: A Field Study from the Perspective of Educational Administration Leaders

Abstract

This study aimed to diagnose the current state of building affairs in public education in the Kingdom of Saudi Arabia, identify the requirements for their privatization from the perspective of services leadership in educational directorates in the Kingdom, and reveal statistically significant differences among the sample respondents' answers attributable to the variables: (nature of work, years of experience, and educational qualification). The study adopted a descriptive approach using a comprehensive enumeration method, employed a questionnaire, and had a sample of (44) individuals, including assistants to education directors for services, services quality directors, and shared services directors in educational directorates. The study found that the current state of building affairs was realized to a very high degree of agreement, and the requirements for privatizing building affairs received a high degree of agreement. Additionally, there were no statistically significant differences between the mean responses of the study sample regarding the degree of realization of building affairs in public education in the Kingdom of Saudi Arabia and the requirements for their privatization according to the variables: (nature of work, educational qualification, and years of experience). The study recommended the necessity of studying the orientations, tendencies, and capabilities of specialized companies implementing privatization to benefit from them in developing plans and policies related to the privatization of support services implemented in educational directorates, and to qualify national workforce and prepare them for the labor market.

Keywords: Privatization of building affairs, public education schools, Kingdom of Saudi Arabia.

مقدمة البحث:

تُعَد المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في مواجهة التحديات والتغيرات المعاصرة التي تواجه المجتمعات، من خلال تطوير مؤسساتها الحكومية عامة؛ ومؤسسات التعليم خاصة، إيمانًا منها بأنَّ التعليم أساس نهضة الشعوب والأمم، وأساس مواجهة الأزمات، ولذا؛ أولت المملكة العملية التعليمية بجوانبها المختلفة اهتمامًا كبيراً، وفي مقدمتها: الخدمات التعليمية المساندة بأنواعها المختلفة.

واستلزم التطور والتوسع في منظومة التعليم العام في المملكة العربية السعودية، من خلال الانتشار الواسع للإدارات التعليمة، وافتتاح الكثير من المدارس أنْ يصاحبه الكثير من الخدمات التعليمية المساندة؛ لتوفير سُبُل الراحة للمعلمين والمتعلمين، وتقديم أرقى الخدمات التعليمية بأسلوب عصري، يضمن من خلاله الاستمرارية والتميز الدائم (المالكي، 2020).

وتُسْهِم شؤون المباني كإحدى الخدمات التعليمية المساندة في تهيئة البيئة التعليمية، واستثمار الميزانيات المخصصة لمختلف الإدارات والمدارس التابعة لها، وطرح المشاريع وعمليات الإنشاء، والترميم والتأهيل وإنشاء المدارس والفصول الإضافية، والإشراف على تنفيذها، وتنفيذ كافة أعمال الصيانة للمباني التعليمية، وتوفير الأراضي لإنشاء المدارس والمرافق المساندة التابعة لها (الدليل التنظيمي للخدمات المساندة، 1444هـ). وتسعى معظم المؤسسات التعليمية إلى العمل على تحقيق وتطبيق الجودة في الخدمات التي تقدمها، لضمان الاستمرارية في ظل التنافس العالمي، وأشار أبا الخيل والبكر (2019) إلى أنَّ المملكة العربية السعودية شأنها شأن غيرها من البلدان التي تنشد الفاعلية والكفاءة التشغيلية.

وتمثل الخصخصة مجموعة من السياسات المتكاملة التي تساعد على تحسين وتطوير مؤسسات التعليم المختلفة، وفق أطر حوكمة واضحة، وتخفف من الأعباء المالية عن الدولة بالسماح للمستثمرين من المشاركة وفق أسس معينة؛ حيث تتم الشراكة بين القطاعين العام والخاص للارتقاء بواقع التعليم في مختلف المراحل الدراسية، والذي ارتفعت تكلفته نتيجة زيادة الطلب، ويتحول دور وزارة التعليم في نظام الخصخصة إلى مراقب ومشرف على إنجاز تلك الخدمات من قبل القطاع الخاص؛ حيث يتم تقاسم المخاطر بين القطاعين الخاص والعام، مع ضمان أعلى معايير الكفاءة في الأداء، والرقابة المالية، ومتابعة التكاليف (الخزاعلة، 2019).

ويمكن خصخصة أربعة مجالات في التعليم، وهي: إدارة المدارس بمختلف أنواعها ومراحلها، وتشغيلها، وإنشاء المباني، والتجهيزات المدرسية، وكذلك بناء المنهج المدرسي وتوفير برامج تدريبية للتنمية المهنية

للقيادات وشاغلي الوظائف التعليمية، وإسناد بعض الخدمات التعليمية المساندة، مثل: النقل المدرسي، والمقاصف المدرسية إلى القطاع الخاص (ذياب، 2016).

واتجهت المملكة العربية السعودية في ظل ذلك إلى الأخذ بخيار الخصخصة؛ بغرض الإصلاح والتطوير التعليمي، وتوفير ما يحتاج إليه التعليم من نفقات، والرفع من كفاءته وإصلاح عيوبه، وتحسين جودة التعليم وزيادة كفاءة المخرجات التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل (الغامدي والمفيز، 2021، 242).

ومن المنطلقات السابقة جاء هذا البحث ليشخص درجة تحقق شؤون المباني، ومتطلبات خصخصتها والفهم الحقيقي لدور شؤون المباني، والتي تسهم في تطوير السياسات والإستراتيجيات لدعم المجال التعليمي، وتحسين جودة الخدمة في التعليم العام والذي بدوره يجعل العملية التعليمية أكثر فاعلية في تحقيق أهدافها المستقبلية.

مشكلة البحث:

تشهد المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تغيرات شاملة في كافة المسارات التنموية على وجه العموم، وفي مسار التعليم العام على وجه الخصوص؛ حيث يلقى الدعم الكبير ومع ذلك الدعم ما زال يواجه تحديات تعيق تقدمه، فقد توصلت دراسة السويلم (٢٠١٧) إلى ضعف استثمار القطاع الخاص في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية والسعودية، ودعت دراسة الزومان

(٢٠١٨) إلى بناء نماذج لخصخصة مدارس التعليم العام لتكون مناسبة لبيئة المملكة العربية السعودية وسياستها التعليمية.

كما أظهرت نتائج دراسة السلمي والقحطاني (2019) وجود مشكلات في التعليم الحكومي بوضعه الحالي، وأوضحت دراسة الغامدي، وآخرون (2021) أنَّ متطلبات مدارس التعليم العام تمثلت أبرزها في: تهيئة مبانٍ مدرسية مناسبة لعمليتي التعليم والتعلم، وتوفير ميزانية سنوية كافية لكل مدرسة بناءً على عدد طلابها وإنجازاتها، وأظهرت دراسة المقبل (2021) أنَّ درجة تقدير نظر قيادات تعليم جدة للأنموذج المقترح لتطبيق خصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية كانت بدرجة عالية.

وقد أوضحت رؤية المملكة العربية السعودية (2030) في وثيقة التخصيص (2018، 5) أنَّ هناك ممكن رئيس يتمثل في: تمكين منظومة التخصيص والشراكة بين القطاعين العام، كما تضمنت رؤية السعودية (2030، 43) بأننا: "نؤمن بدور القطاع الخاص، ولذلك سنفتح له أبواب الاستثمار من أجل تشجيع الابتكار والمنافسة، وسنزيل كل العوائق التي تحد من قيامه بدور أكبر في التنمية، وسنواصل تطوير

وتفعيل المنظومة التشريعية المتعلقة بالأسواق والأعمال، بما يسهل للمستثمرين للقطاع الخاص فرص أكبر لتملك بعض الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم وغيرهما. وسنسعى إلى تحويل دور الحكومة من مقدم أو مزود للخدمة إلى منظم ومراقب للقطاعات، وسنهيئ القدرات اللازمة للرقابة على مستوى الخدمات في أجهزتنا المعنية".

واستهدفت خطة تنفيذ برنامج التخصيص في الركيزة الثالثة (جذب الاستثمارات الخاصة لتمويل إنشاء المباني التعليمية)، وهدفت هذه المبادرة إلى تخفيف عبء النفقات الرأسمالية عن الحكومة من خلال طرح نماذج تمويل بديلة للشراكة بين القطاعين العام والخاص مثل: البناء والصيانة، والنقل للمدارس الحكومية، وتشكل المبادرة جزءًا من الركيزة الإستراتيجية الثالثة (توجيه مبادرات البرنامج الرئيسة)، وتندرج ضمن قطاع التعليم، وستؤدي هذه المبادرة إلى اتباع نظام مشاركة القطاع الخاص في البناء والصيانة ونقل ملكية المدارس الحكومية، وسوف تبلغ استثمارات القطاع الخاص في النفقات الرأسمالية بمليارات الريالات (وثيقة خطة تنفيذ برنامج التخصيص، 2018، 8).

مما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما درجة تحقق خصخصة شؤون المباني بمدارس التعليم العام بالسعودية من وجهة نظر قيادات الإدارات التعليمية؟ ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

أسئلة البحث:

1. ما درجة تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية؟
2. ما متطلبات خصخصة شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية؟
3. هل توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول درجة تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها تُعزى لمتغيرات: (طبيعة العمل، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)؟

أهداف البحث: هدف هذا البحث إلى تحقيق ما يأتي:

- تشخيص واقع تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية.
- تحديد متطلبات خصخصة شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية.

- الكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة حول درجة تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها تُعزى لمتغيرات: (طبيعة العمل، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة).

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته النظرية من أنَّه: يثري المكتبة التربوية بالمحتوى العلمي التربوي فيما يتعلق بأساليب تجويد شؤون المباني، وتحسين مؤشرات الجودة النوعية التي يمكن أنْ تحققها خصخصة شؤون المباني في التعليم العام، ويفتح آفاقًا فكرية للباحثين في مجالات وميادين الخدمات المساندة الأخرى في التعليم العام، ويأتي مواكبًا للتوجهات العالمية نحو خصخصة التعليم، وللأفكار والمقترحات المتجددة في مجال خصخصة الخدمات المساندة.

وتكمن أهميته التطبيقية في أنَّ نتائجه تُسْهِم في توسيع الاستثمار، وتعظيم العائد المالي في المجال التعليمي، والمساهمة في ترشيد النفقات، كما يدعم التحول نحو اقتصاد المعرفة؛ ويساعد المسؤولين عن التعليم العام في رسم الخطط والمبادرات المستقبلية في مجال الخدمات المساندة، وتطويرها، ورفع الكفاءة الداخلية والخارجية لخصخصة الخدمات المساندة.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: واقع تحقق خصخصة شؤون المباني في التعليم العام؛ وتحديد متطلباتها.

الحدود البشرية: قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية وهم: (مساعدي مدير التعليم للخدمات، ومديري جودة الخدمات، ومديري الخدمات المشتركة) والبالغ عددهم (44) قائد خدمات.

الحدود المكانية: الإدارات العامة للتعليم بالمملكة العربية السعودية، والبالغ عددها (16) إدارة.

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 1447هـ.

مصطلحات البحث:

الخصخصة: توفير الاحتياجات التعليمية والمساندة في مدارس التعليم العام من قبل القطاع الخاص تحت إشراف القطاع الحكومي، باستخدام أكثر من أسلوب في الخصخصة؛ بهدف الوصول لأهداف التعليم المستقبلية (حشيبري والفقيه، 2020)، وهي: "عملية التحول في النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص" (البقية والشريف، ٢٠٢١، ١٤٤)، وإجرائيًا: توفير احتياجات شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من قبل القطاع الخاص، تحت إشراف وزارة التعليم بأكثر من أسلوب في الخصخصة لتحقيق الأهداف المستقبلية.

شؤون المباني: هي جهة تشرف عليها إدارة جودة الخدمات بمتابعة تطبيق معايير ومواصفات كافة الخدمات في إدارة التعليم العامة وقطاعاتها التابعة التي يسند تنفيذها إلى شركات تطوير أو شركات القطاع الخاص وما في حكمها من المقاولين، ومراقبة جودة أدائها ومخرجاتها وقياس تجربة ورضا المستفيدين منها (الدليل التنظيمي لإدارة التعليم، 1445هـ، 92).

أولًا: الخلفية النظرية للبحث:

مفهوم الخصخصة:

رغم تعدد المفاهيم التي تحاول أنْ تحدد معنى الخصخصة، إلا أنَّ هذه المفاهيم تدور حول عدة اتجاهات، وهي أنَّ الخصخصة تعني: توسيع الملكية الخاصة، وأنَّها وسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام، والرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي، وأنَّها عكس التأميم (حيفري، 2018).

وترى دراسة كمبيجو (2019، 93) أنَّ الخصخصة: "عملية تحويل الخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي"، وتهدف خصخصة التعليم إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة الكفاءة الاقتصادية وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية، وهي تساعد الحكومة على تخفيف العبء عنها في أمور الخدمات للتفرغ لرسم السياسات، وتسعى إلى توسيع قاعدة الملكية ومشاركة المجتمع في التنمية. كما تسهم في تقديم فرص تعليمية لأولئك الذين لم يتسن لهم التعليم لأسباب مختلفة (البقية والشريف، 2021). أي أنَّه يمكن التمييز بين مفهومين للخصخصة: أحدهما ضيق، والثاني واسع، فالضيق: يعني توسيع قاعدة الملكية الخاصة من خلال تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، والواسع: هو تفعيل دور القطاع الخاص بغية تحسين الإنتاجية وربحية الوحدات الخاسرة في القطاع العام، وأنَّ الخصخصة هي العملية التي يتم عن طريقها التنازل أو بيع أصول المؤسسة العامة لمؤسسات أخرى خاصة أو لأشخاص.

الخصخصة في المملكة العربية السعودية:

صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 171 وتاريخ 1423/7/2هـ القاضي بفتح سوق الاتصالات للمنافسة والبدء في التحرير الجزئي للهاتف الجوال في الربع الأخير من 2004 والهاتف الثابت في عام 2008، وأُطلق برنامج التخصيص في عام 2018، وسعى لتحديد الأصول والخدمات الحكومية القابلة للتخصيص في عدد من القطاعات، وتطوير منظومة وآليات التخصيص، وتحديد أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز جودة وكفاءة النقل والخدمات، ودعم المساهمة في التنمية الاقتصادية.

وقد نجح برنامج التخصيص في وضع الأطر العامة لمنظومة التخصيص من خلال إصدار نظام التخصيص، وإنشاء المركز الوطني للتخصيص؛ والذي يهدف إلى تنظيم الإجراءات المتعلقة بمشاريع هذه المنظومة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وفق إجراءات تنظيمية بشكل شفاف وعادل، والتأكد من نزاهة الإجراءات المرتبطة بالعقود لتوفير بيئة تنظيمية، واستثمارية جاذبة ومُحفزة للقطاع الخاص من أجل الاستثمار على المدى القصير والطويل، كما أسهم البرنامج أيضًا في تفعيل اللجان الإشرافية للقطاعات (الموقع الإلكتروني الرسمي لرؤية السعودية 2030).

ويمكن القول إنَّ مفهوم الخصخصة يعني: الإجراءات والسياسات التنظيمية التي تتخذها وزارة التعليم لنقل ملكية جزء من مهام الخدمات المساندة إلى القطاع الخاص، مثل: إنشاء المباني وصيانتها، وتشغيل المستودعات، ...) لتحقيق أكبر عائد إنتاجي، وبمنافسة عالية الجودة للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وتخفيف الأعباء عن الاقتصاد الوطني، وترشيد الإنفاق، وحوكمته؛ وصولًا إلى زيادة قدرتها الربحية، ومكاسبها النوعية والكمية في مجال تشغيل الخدمات المساندة في التعليم العام.

وتتمثل أهداف الخصخصة في السعودية كما أوردها الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار (٢٠١٨)، والموقع الإلكتروني لبرنامج التخصيص (1442هـ) فيما يأتي: المساعدة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للجهات الحكومية، وترشيد الإنفاق العام، وزيادة إيرادات الدولة، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته التنافسية لمواجهة التحديات. ورفع مستوى شمولية وجودة الخدمات، وتوفيرها في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة، ورفع كفاءة الأصول ذات الصلة بمشاريع التخصيص، وتحسين مستوى إدارتها، والعمل على تجهيز أو إعادة هيكلة القطاعات، والأجهزة، والأصول، والنقل والخدمات المراد تخصيصها. وتحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار، والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني خلال مشاريع تحقق الجدوى التنموية للحكومة، والجدوى الاقتصادية للقطاعين العام والخاص. والعمل على توسيع نطاق مشاركة المواطنين في ملكية الأصول الحكومية، وزيادة فرص العمل، والتشغيل الأمثل للقوى الوطنية العاملة. وتشجيع رأس المال الوطني المهاجر والأجنبي للاستثمار محليًا، من خلال تسهيل الاستثمارات المحلية، وملكية المشاريع والأنشطة الإنتاجية المخصصة وفق الضوابط المنظمة لذلك. وزيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى الوطنية العاملة، لمواصلة تحقيق الزيادة العادلة في دخل الفرد، من خلال وضع البرامج والأنظمة الملائمة، والحوافز للقطاع الخاص لتوظيف السعوديين. وتوفير النقل والخدمات الأساسية للمواطنين والمستثمرين بالتكلفة المناسبة. وترشيد الإنفاق العام، وتخفيف الأعباء المالية عن كاهل ميزانية الدولة. وزيادة إيرادات الدولة عن طريق تعزيز عائد المساهمة في النشاط المراد تحويله للقطاع الخاص. ورفع الكفاءة

الإدارية والإنتاجية في الأجهزة الحكومية. وتخفيض تكلفة الإنتاج، وتغيير طبيعة دور الحكومة في الاقتصاد، عن طريق زيادة الفرص أمام القطاع الخاص لتملك المشاريع التي تقيمها الدولة وإدارتها، وتشغيلها، وصيانتها. ويشمل نطاق برنامج التخصيص (وثيقة التخصيص، 2018، 5). و تعزيز جودة وكفاءة النقل والخدمات. و دعم المساهمة في التنمية الاقتصادية. و تمكين منظومة التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

مفهوم الخصخصة في التعليم العام:

أشار الجبير (2017) إلى أنَّ هناك ضرورة لخصخصة التعليم من أجل تحسين مخرجاته؛ حيث إنَّها يمكن أنْ تسهم في تخفيف الضغط عن مدارس التعليم العام، وتتيح فتح تخصصات تعليم مهنية حديثة يحتاج إليها سوق العمل السعودي، مما يتطلب من وزارة التعليم القيام بالمتابعة والإشراف الدقيق، ووضع الضوابط التي تجعل الخصخصة وفق سياسة ورؤية السعودية (2030). وتعني خصخصة التعليم: "عملية تحويل الخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي" (كمبيجو، 2019، 93). فالخصخصة هي تفعيل دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات لقطاع التعليم العام بما يحسن من جودة الخدمات المقدمة، وتحقق ترشيد الإنفاق على التعليم، وتهدف خصخصة التعليم إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة الكفاءة الاقتصادية وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية، وهي تساعد الحكومة على تخفيف العبء عنها في أمور الخدمات للتفرغ لرسم السياسات التعليمية، وتسعى إلى توسيع قاعدة الملكية ومشاركة المجتمع في التنمية، كما تُسْهِم في تقديم فرص تعليمية لأولئك الذين لم يتسنَ لهم التعليم لأسباب مختلفة (الخضر وآخرون، 2023).

أهداف خصخصة التعليم العام:

تهدف خصخصة التعليم إلى: تحسين المعايير التعليمية، وفتح المجال للمنافسة، وزيادة فعالية التكلفة، والتنوع والاختيار بين مقدمي الخدمات وخفض الإنفاق الحكومي، واللحاق بالركب مع الدول المتقدمة، والاستقلال الذاتي للمدارس مع حوكمة العمل، والتنوع في المناهج التعليمية (West and Nikolai, 2017). كما أشارت دراسات علمية أخرى إلى أنَّ أهداف خصخصة التعليم العام (الزهراني، 2019؛ السلمي، والقحطاني، 2019؛ الشواورة، 2019؛ والمقبل،2021): تقليص دور القطاع العام في أداء الخدمات التعليمية المختلفة وإسنادها إلى القطاع الخاص، وإيجاد فرص للمنافسة الإيجابية بين المؤسسات التعليمية في تقديم أفضل الخدمات، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتخفيف الأعباء عن الدولة، وإعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص، وتقليل حجم القطاع العام، وتحسين الوضع المالي، واستثمار العائد في مشاريع تعود

بالنفع وتصب في مصلحة البلد؛ من أجل تحقيق زيادة معدلات التنمية الوطنية، وتطوير سياسة التعليم، وجعلها أكثر مرونة تسمح بمواكبة التغيرات العالمية والمجتمع وسوق العمل، وتشجيع المؤسسات الخاصة ذات الكفاءة العالية بالقيام ببعض المشاريع الاستثمارية في مجال التعليم، وتحسين وتطوير مستوى أداء المنشآت التعليمية، وتقديم خدمات تتميز بالكفاءة العالية، وإيجاد مناخ استثماري جاذب لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال المحلية والعالمية لضخ المزيد من الاستثمارات في التعليم، وزيادة كفاءة المؤسسات التعليمية التي يتم خصخصتها، وإيجاد منافسة إيجابية بين المؤسسات التعليمية الخاصة في تقديم الخدمات التعليمية، وترشيد الموارد الموجهة للعملية التعليمية بالمؤسسات التعليمية المختلفة.

وذكرت دراسة العتيبي (2018) أنَّ مبادرة المدارس المستقلة وافقت على تحويل (25) مدرسة حكومية إلى القطاع الخاص ليقوم بتشغيلها، وتسعى المبادرة إلى ثلاث أهداف أساسية، هي: الارتقاء بجودة التعليم، وتحقيق الفاعلية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعليم، وتعمل المدارس المستقلة على: إنشاء دفعة جديدة من المشغلين في القطاع الخاص وتمكينهم، وتحسين مستوى الأمن والأمان في المباني المدرسية، وتوفير فرص أعمال، ومستوى ربح جاذب، وتحقيق الإثراء في المناهج والتعليم، وتقديم الدروس الخصوصية، وتوفير الأنشطة اللاصفية، وتحسين جودة التعليم، والإنفاق والاستخدام الفاعل للأموال والموارد، وتطوير نموذج تعليمي يركز على الطالب.

ومن المنطلقات السابقة فإنَّ أهداف خصخصة التعليم العام تُسْهِم بجانب ما ذكر إلى تحسين جودة الخدمات، وإتاحة الفرصة لقيادات الإدارة التعليمية لمتابعة الجوانب الفنية، وتحقيق المستهدفات في الاختبارات الوطنية والدولية، والتقويم المدرسي، كما أنها تُسْهِم في خفض التكاليف، وجودتها.

شؤون المباني:

تحتل المباني المدرسية أهمية تربوية لأنها تمثل الوسط البيئي للعملية التربوية، وعملية البناء المدرسي نفسها عملية تربوية في حد ذاتها، فهي تربوية من ناحية أنَّ شكل البناء العام واتجاهاته الهندسية تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في توجيه البيئة التربوية، وتسهم المباني المدرسية وتجهيزاتها في إتاحة الفرصة لتحقيق أهداف المنهج، بحيث إذا حدث خلل في أحد التجهيزات انعكس على المنهج بطريقة واضحة لا شك فيها.

ولقد أسندت وزارة التعليم في 1/1/ 2024 بناءً على تعميم معالي وزير التعليم رقم (٤٥٠٠٦٦٢٩٩٨/1) مشاريع المباني المدرسية والتعليمية والمرافق الإدارية بوزارة التعليم إلى شركة تطوير للمباني بنقل كافة مهام التشغيل والصيانة والمشروعات الإنشائية والدراسات والتصاميم ومراقبة الجودة المتعلقة بالمباني التعليمية والإدارية بديوان الوزارة وإدارات التعليم إلى شركة تطوير التعليم القابضة (شركة

تطوير للمباني). وتهدف شؤون المباني إلى الإشراف على تنفيذ المشاريع اللازمة للمنطقة في مجال الإنشاء والترميم، وكافة أعمال الصيانة للمباني، وتوفير الأراضي والمدارس التابعة لها، ويمكن تلخيص بعض مهام شؤون المباني كما أوردتها إدارة تعليم جدة (١٤٤٤هـ) فيما يأتي: متابعة تحديد احتياجات الإدارة من المباني التعليمية والإدارية والأراضي. ومتابعة تنفيذ خطط الوزارة للتخلص من المباني التعليمية والإدارية المستأجرة. ومتابعة توفير الأراضي للمباني التعليمية والإدارية. ومتابعة تنفيذ المشروعات المرساة، ومتابعة البرامج الزمنية لها. ومتابعة تنفيذ الخطة التشغيلية لإنشاءات المباني المدرسية، والمنشآت المساندة الجديدة. والتأهيل والترميم والصيانة للمباني القائمة في ضوء احتياجات المنطقة. ودراسة المشكلات الفنية التي تعترض تنفيذ المشروعات، ووضع الحلول المناسبة لها. وتحديد احتياجات ورش وصيانة المباني التعليمية بالإدارة من القوى العاملة والمعدات والأدوات. ومتابعة أعمال المكاتب الاستشارية التي تشرف على تنفيذ المشروعات ذات العلاقة. ومتابعة إعداد مشروع الميزانية السنوية للإدارات المرتبطة به بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. ومتابعة الاحتياجات التدريبية والتأهيلية للعاملين بالإدارات المرتبطة به. ومتابعة إعداد التقارير الدورية عن نشاطات وإنجازات الإدارات المرتبطة به ومعوقات الأداء فيها.

وقد أشار موقع وزارة التعليم (١٤٤٢هـ) إلى أنَّ الوزارة أسست منظومة متكاملة لإيجاد بيئة تعليمية نشطة وجذابة متناسقة مع الإنشاءات والمباني والتجهيزات، من خلال توسيع أفق العمل في مجال المدرسة واستثمار المبني المدرسي بشكل أفضل، فقد عملت الوزارة على تطوير العملية التعليمية، وتطبيق معايير الجودة بما يتماشى مع رؤية السعودية (2030) في إيجاد بيئة تعليمية جاذبة ومحفزة للإبداع، وتطبيقًا لخطة الوزارة للاستغناء عن المباني المستأجرة المتدنية الجودة، ومعالجة المشاريع المتعثرة، ورفع جودة المباني القائمة، وتشجيع الاستثمار في العملية التعليمية.

مقومات نجاح خصخصة شؤون المباني:

تحتاج خصخصة شؤون المباني إلى بعض المقومات والاعتبارات التي تضمن لها النجاح في تحقيق أهدافها، وقد ذكرت دراسة عكاش (2019) مجموعة من المقومات الرئيسة لنجاحها تتمثل فيما يأتي: التزام الحكومة بعملية الخصخصة، والعمل على تحقيقها بأسلوب رشيد. وأنْ تقترن عملية الخصخصة بعملية إصلاح اقتصادي شاملة، وذلك على أساس أنَّ الخصخصة جزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي، وما تشمله من إجراءات تعمل على تحرير الاقتصاد وتنمية روح المنافسة في السوق. وتهيئة القوانين الخاصة بالسوق المالي، وإنشاء هيئة مستقلة للرقابة على الشركات المخصخصة، والمفترض تحويلها لشركات مساهمة، وإدراج أسهمها في السوق المالي. وإلزام الشركات المخصخصة بالالتزام بنشر التقارير المالية

الشهرية عن وضعها المالي، وبيانات مالية سنوية مدققة من مدقق حسابات مستقل، ومرفق بكل الإيضاحات التي تبين كافة تفاصيل الأمور المالية والإدارية في الشركة. ويجب على الحكومة اتخاذ موقف قوي، وتهيئة الرأي العام لتقبل سياسة الخصخصة، لأنَّه قد تواجه الخصخصة في البداية معارضة قوية من أصحاب النفوذ والمصالح.

وأكدت دراسة الشويعر (2023) على أنَّ برامج الخصخصة في أي مؤسسة تخضع لطبيعة تلك المؤسسات من حيث الهيكل الإداري والتنظيمي لها، والأدوار، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والمبررات التي دفعتها إلى تطبيق الخصخصة، وبشكل عام فإنَّ اختيار الدولة لأسلوب الخصخصة يتوقف بدرجة أساسية على الأهداف المرجوة من الخصخصة، وأنَّ الدول في سبيل اختيارها لأساليب الخصخصة تحكمها مجموعة من الاعتبارات منها: حجم الأموال المطلوبة لشراء المؤسسة، ودرجة تطور أسواق المال، والقدرة الإدارية والفنية للمشتري وخبرته في مجال عمل المؤسسة، بالإضافة إلى حجم القطاع الخاص المحلي، ودرجة الحساسية تجاه سيطرة القطاع الأجنبي.

أساليب خصخصة شؤون المباني:

تنقسم أساليب الخصخصة بشكل عام إلى قسمين، وذلك على النحو الآتي (الشويعر وآخرون، 2023):

- خصخصة الملكية (الكلية والجزئية): وهي أساليب تهدف إلى بيع جزئي أو كلي للأصول المنتجة، والتي يتم تحويل جزء أو كل مؤسسات الإنتاج المملوكة للدولة إلى ملكية القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي.
- خصخصة الإدارة: وهي أساليب خصخصة لا تهدف إلى بيع الأصول المنتجة؛ حيث تهدف إلى رفع كفاءة مؤسسات القطاع العام من خلال تحسين إدارتها عبر إدخال تقنيات إدارة مؤسسات القطاع الخاص.

وتختلف أساليب الخصخصة، ولا يوجد اتفاق على أسلوب محدد؛ فما قد يكون مناسبًا لظروف معينة، يمكن أنْ يكون غير مناسب لظروف أخرى، ولذا؛ فإنَّ الطريقة أو الأسلوب الذي يتم انتهاجه للخصخصة مهم لنجاحها، وتتمثل أشهر أساليب الخصخصة في (أحمد، والدليوي، 2024):

- أسلوب التعاقد: ويتم عن طريق توقيع المؤسسات التعليمية عقودًا مع جهات خاصة بهدف إمدادها ببعض الخدمات المساندة مثل: النقل، والصيانة.
- أسلوب نظام القسائم: بحيث تدفع الحكومة قيمة محددة، وتترك الحرية للأهل باختيار المؤسسة التي يلتحق بها أبناؤهم، وفي حال طلب المؤسسة زيادة مالية يتحمل الأهل الفرق في التكلفة.

- أسلوب الإحلال: ويعني إسناد إدارة المؤسسات التعليمية إلى مؤسسات خاصة مقابل رسوم تدفعها الحكومة.
- أسلوب المعاهدة: ويعني اتفاق الحكومة ومؤسسات التعليم على منح المؤسسات التعليمية أداء مهام محددة، بهدف الاستقلال في الأنظمة والميزانية والتحرر من قيود الدولة.
- أسلوب رصيد الضرائب: بحيث يقتطع حساب الضرائب من الأسر التي لديها طلاب في سن الدراسة، بهدف الاستفادة منها في دفع رسوم التعليم.

شروط نجاح خصخصة شؤون المباني:

لنجاح خصخصة شؤون المباني في تحقيق الأهداف لابد من توفر مجموعة من الشروط، يتمثل أبرزها في (عبد الله، 2016): مراجعة الأنظمة والقوانين بما يتلاءم مع متطلبات نجاح القطاع الخاص في تشغيل وإدارة المؤسسات المخصخصة. وتوفير التسهيلات للقطاع الخاص، وإعادة النظر في الجمارك، والضرائب، وأسعار الصرف. والتركيز على الاستقرار الاقتصادي المالي والنقدي والسياسي، بهدف ضمان الحصول على المساعدات التمويلية، والتقنية، والفنية اللازمة لتشغيل المؤسسات المخصخصة. وإجراء الترتيبات الاجتماعية لضمان حقوق العاملين، وإعادة التعويض. و وضع ضوابط رقابية وإدارية لمنع التلاعب، بالإضافة إلى تحديد الأسلوب الأفضل فيما يتعلق بالتمويل، والبيع، والتصفية، والمشاركة. والوضوح والشفافية، وعدم اخفاء البيانات، والمحافظة على مصالح الدولة والمجموعات الوطنية، بوضع ترتيبات معقولة تحول دون اصطدام المؤسسة المنقولة بالمصلحة العامة. وإعداد المؤسسات العامة للخصخصة، إذ يتضمن ذلك استثمارات ضخمة. ومن ناحية أخرى؛ تمثل خصخصة التعليم جزءًا مهمًا من إطار عام الإصلاح التربوي، والذي يهدف إلى التقليل من النفقات الحكومية على المؤسسات الخدمية في المجتمع، وإتاحة التنوع في الجهات الأهلية المقدمة للخدمات وتحقيق الأهداف العامة من خلال مشاركة القطاع الخاص في المساهمة في تحقيقها، وقيام الدولة بمنحها الصلاحيات اللازمة لتقديم بعض الخدمات وفقًا لضوابط وحدود معينة (بريندان، والفريح، 2018).

إيجابيات خصخصة شؤون المباني وتأثيرها على جودة الخدمات:

تؤدي الخصخصة إلى رفع كفاءة المنظمات الاقتصادية، وزيادة إنتاجيتها، كما تؤدي إلى تخفيف العبء عن ميزانية الدولة، وتحسين نوعية المنتجات والخدمات. وأشارت العديد من الدراسات العلمية إلى إيجابيات الخصخصة، مثل دراسة: (الدليوي، 2023؛ الزهراني، 2017؛ عكاش، 2019؛ العمري والنفيعي، 2016) ومنها: أنها تساعد على القضاء على البيروقراطية التي أصبحت جزءًا من سوء الإدارة، والتي تحول دون

إبداع العامل. وتفتح الطريق نحو توزيع الدخل الوطني إذا ما تمت إجراءات البيع والتملك جزئيا أو كليًا في المشروع. وتحقق انضباط في السلوك داخل مجالات العمل والقضاء على المشاكل الاجتماعية مثل التواكل والمحسوبية والرشوة. وتنمية الولاء والانتماء للعاملين وتحفيزهم على العمل بجدية أكبر والاهتمام بتطويره وزيادة الإنتاجية من خلال مشاركتهم في ملكية المشروعات أو عند زيادة إيرادات المنظمة.

ويمكن القول أنَّ الخصخصة عملية إصلاح تنظيمي شامل لجميع الهياكل التنظيمية، واللوائح والأنظمة، والقضاء على البيروقراطية التي تعبر عن سوء الإدارة، ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية من خلال تحقيق أقصى درجات من التحسين والتطوير والجودة، وتشجيع روح المنافسة بين الشركاء في القطاع الخاص؛ لتقديم أفضل الخدمات لكسب رضا المستفيد، ودفعها للتطوير والتحسين المستمر، وتطوير الخدمات التعليمية للطلاب، والارتقاء بمستواها الكمي والنوعي؛ حيث يمكن للقطاع الخاص أنْ يسهم في تقديم خدمات أفضل بكثير من القطاعات الأخرى إذا خضع لشروط وضوابط معينة.

الصعوبات التي تواجه الخصخصة في المملكة العربية السعودية:

تواجه الخصخصة في المملكة العربية السعودية صعوبات متعددة، ومعوقات تقف أمام تطبيقها بالصورة المأمولة، ومن أبرزها (وثيقة التخصيص 2020): تدني الخبرات والمعارف اللازمة المتعلقة بالتخصيص؛ حيث إنَّ معظم الخبرات والمعارف هي ذات طابع فني وتشغيلي؛ لأنَّ الحكومة هي مقدم الخدمة الأساسي، وقلة عدد الشركات المحلية التي تمتلك القدرة الفنية والمالية الكافية لتولي تقديم الخدمات، وضعف الأطر التشريعية العامة التي تمكن عمليات التخصيص وترفع مستوى حوكمتها، وضعف التشريعات التي تؤدي إلى تقليل ثقة المستثمرين، والتخوف من فشل عملية التخصيص، أو تنفيذه بطرق خاطئة، وتقاطع عمليات التخصيص مع العديد من الأنظمة واللوائح، والتي قد تعيق عملية التخصيص، وغياب الأطر التشريعية المتقدمة، أو السياسات لكل قطاع مستهدف في التخصيص، لأنَّ الحكومة كانت ولا تزال هي المشغل للقطاع.

الصعوبات التي تواجه الخصخصة في التعليم العام:

تحمل فكرة الخصخصة الكثير من العقبات والمحاذير والتي تختلف بطبيعتها في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية، ويرجع ذلك إلى ما تتسم به البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان المتقدمة من حرية اقتصادية، وسيادة للقطاع الخاص، واستقرار وأمن سياسي واجتماعي، على نحو يجعل مناخ تطبيقها في هذه الدول ملائمًا، وغير مقترن بالعقبات التي تعترض مثل هذه السياسة في البلدان النامية، التي تسودها بيئة اقتصادية مليئة بالتدخل الحكومي، وهيمنة القطاع العام على نطاق واسع.

وأكد الزايدي (2017) على أنَّ التعليم الجيد هو العلاج الناجح للعديد من مشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وإنَّ التعليم القوي هو من يعول عليه لقلب موازين الاقتصاد مستقبلاً من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد منتج وفاعل في الدورة الاقتصادية، وهذا بدوره يقتضي أنْ تكون عملية خصخصة التعليم عملية متأنية ووفق ضوابط صارمة ومشددة لضمان أعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية وتجويد مخرجات التعليم وفق رؤية السعودية 2030. وذهبت دراسة الجنيبة والشهراني (2023) إلى أنَّ الصعوبات التي تواجه خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية تنقسم إلى قسمين: الصعوبات التمويلية: لكي تستطيع المدارس المستقلة القيام بدورها وتحقيق أهدافها لابُدَّ من توفير ميزانية كافية لها؛ حيث يتعين على وزارة التعليم تحديد مصادر التمويل بعدد الطلاب الملتحقين بالمدرسة، إضافة إلى منح خاصة للمدارس التي تطلق برامج متميزة، ويتعين على الوزارة أيضًا توفير مبانٍ مدرسية مهيأة للعملية التعليمية، والصعوبات الإدارية: إنَّ نجاح المدارس المستقلة يعتمد كثيراً على قادتها، فيجب اختيارهم بكفاءة وبمعايير دقيقة؛ حيث إنَّ وجود معايير واضحة وثابتة لاختيار القادة يساعد القائمين على المدارس المستقلة على الاختيار الجيد للقادة وتأهيلهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أنْ يكونوا قادرين على إجراء تحسينات مستمرة ومستدامة تضمن نجاح تلك المدارس.

الدراسات السابقة والتعليق عليها:

دراسة البقية والشريف (2021): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس، واعتمدت الدراسة على الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من جميع قائدات المدارس البالغ عددهن (61) قائدة، وتوصلت الدراسة إلى: حصول دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الفنية على المرتبة الأولى، يليه دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية، ودور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاجتماعية في المرتبة الثالثة، وأنَّ أهم المعوقات التي تواجه خصخصة التعليم العام تمثلت في المعوقات الاقتصادية.

دراسة الغامدي، والمفيز (2021): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز التجارب في خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء أسلوب المدارس المستقلة، والتعرف على متطلبات تطبيق المدارس المستقلة، ومن ثم تقديم تصور مقترح لتطبيق الخصخصة في مدارس التعليم العام في ضوء تجارب المدارس المستقلة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت على الاستبانة، وبلغت عينتها (256) قائدة، وتوصلت الدراسة إلى موافقة أفراد الدراسة بدرجة مرتفعة على متطلبات تطبيق المدارس المستقلة في مدارس التعليم العام، وتمثلت أبرز المتطلبات في تهيئة مبانٍ مدرسية مناسبة لعمليتي التعليم والتعلم، وتوفير ميزانية

سنوية كافية لكل مدرسة بناء على عدد طلابها وإنجازاتها، وترشيح قادة مدارس أكفاء وفق معايير دقيقة بعد تأهيلهم وأخيرًا تم بناء تصور مقترح لتطبيق الخصخصة.

دراسة العتيبي، والمفيز (2022): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، واستخدمت المنهج المزجي والتصميم التقاربي المتوازي، واعتمدت على الاستبانة والمقابلة كأداتين لجمع البيانات، وتكونت عينتها النوعية من (٣٠) فردًا من نفس مجتمع الدراسة الأصلي، وتوصلت إلى أنَّ واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة حصل على درجة منخفضة، وحصلت جميع الأبعاد على درجة منخفضة، وجاء واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من وجهة نظر عينة الدراسة النوعية بشكل عام وفي بعد الخدمات التعليمية والمساندة منخفض، واتفقت النتيجة مع النتيجة الكمية، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد مجتمع الدراسة في القطاع غير الربحي حول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام في بعد الخدمات التعليمية، تعود لاختلاف جهة العمل لصالح المؤسسة الأهلية.

دراسة (De Angelis,2021): استهدفت هذه الدراسة مقارنة فعالية تمويل المدارس بين المدارس المشاركة في برامج القسائم التعليمية والمدارس المنتجة، والمدارس العامة التقليدية في ولاية ويسكونسن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتكونت عينتها من (٧٤) ما بين مدارس القسائم ومدارس منتجة ومدارس تقليدية، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ مدارس القسائم (الكوبونات التعليمية تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة من المدارس العامة التقليدية.

دراسة الجنيبة، والشهراني (2023): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات المجتمعية لخصخصة التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية في ضوء تجارب المدارس المستقلة من وجهة نظر مديري مدارس التعليم الثانوي بمحافظة بيشة، والكشف عن معوقاتها التمويلية والإدارية، وتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية التي تُعزى إلى متغيرات: الجنس، ونوع المدرسة، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من (١١٣) مديراً، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ المعوقات المجتمعية لخصخصة التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية في ضوء تجارب المدارس المستقلة من وجهة نظر مديري مدارس التعليم الثانوي بمحافظة بيشة جاءت بدرجة كبيرة، ودرجة موافقة (عالية).

دراسة الخضير والسياري (2023): هدفت هذه الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي كمدخل لخصخصة التعليم العام، وذلك بعد التعرف على تصورات خبراء التربية حول متطلبات تفعيل القسائم التعليمية المادية والإدارية والإجرائية بمدارس التعليم الأهلي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب دلفاي من خلال جولتين بين مجموعة من الخبراء وعددهم (13) خبيراً، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ المتطلبات المادية لتفعيل القسائم التعليمية في مدراس التعليم الأهلي تتضمن: كفاية القيمة المادية للقسيمة التعليمية لتغطية تكلفة خدمات التعليم الأساسية للمستفيدين، وأنَّ المتطلبات الإدارية تتمثل في: تقديم تقارير واضحة من المدرسة الأهلية في حالة استبعاد أو إلغاء الخدمة عن بعض المستفيدين، وكذلك المتابعة المستمرة لجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، وأنَّ المتطلبات الإجرائية تشمل: التقييم الدوري المرافق المدارس الأهلية وكفاية تجهيزاتها والوسائل التعليمية بها إضافة إلى تحديد وإعلان معايير التقييم المؤسسي للمدارس الأهلية.

دراسة الدليوي (2023): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطبيق أساليب الخصخصة بمدارس التعليم العام بمكة المكرمة من وجهة نظر مديري المدارس من خلال الكشف عن متطلبات تطبيق أسلوب التعاقد والمعاهدة والإحلال والقسائم التعليمية لخصخصة المدارس بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري المدارس، وتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات المؤهل الدراسي، وسنوات الخبرة والمرحلة الدراسية التي يعملون بها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وبلغت عينتها (٢١٧) مديراً، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ متطلبات تطبيق أسلوب التعاقد وأسلوب المعاهدة، وأسلوب الإحلال، وأسلوب القسائم التعليمية جاءت بدرجة موافقة كبيرة، وأنَّه لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي على إجمالي الاستبانة وعلى محاورها الأربعة الفرعية، وتوجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة على إجمالي الاستبانة وعلى محاورها الأربعة الفرعية في اتجاه مديري مدارس مدينة مكة المكرمة ذوي سنوات الخبرة التي تتراوح من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات.

دراسة العرافي وآخرون (2023): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة تحقق تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء مصادر التمويل في الإسلام، والتعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية لتقديرات أفراد العينة تبعًا لمتغيرات: (المؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، والمسمى الوظيفي والجهة)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وبلغت عينة الدراسة (234) من الوكلاء ومديري العموم ومديري الإدارات في وزارة التربية والتعليم، ومكتب التربية

بأمانة العاصمة صنعاء، ووزارة المالية، وهيئتي الأوقاف والزكاة. وأوضحت النتائج أنَّ درجة تحقق تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء مصادر التمويل في الإسلام جاءت بدرجة (قليلة)، وعلى مستوى الأبعاد؛ جاء التمويل الخارجي أولًا، والتمويل المجتمعي ثانيًا، والحكومي ثالثًا، والذاتي رابعًا، وجميعها بدرجة (قليلة)، كما بينت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًا في مصادر التمويل لصالح وزارة المالية، وفي مجال التمويل الحكومي لصالح هيئة الأوقاف ووزارة المالية مقارنة بوزارة التربية، وفي مجال التمويل الخارجي لصالح وزارة المالية مقارنة بكل من وزارة التربية وهيئة الزكاة.

دراسة الشويعر (2023): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة، وتحديد درجة إسهامها في تدعيم العملية التعليمية من وجهة نظر قائدات مدارس التعليم العام، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة، وتم تطبيق الأداة على جميع أفراد المجتمع البالغ عددهن (115) قائدة، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ درجة موافقة أفراد الدراسة على الأطر المفاهيمية لسياسات الخصخصة جاءت بدرجة (كبيرة)، وأنَّ أهم الأطر المفاهيمية هي: زيادة تكلفة التعليم على أولياء الأمور، وزيادة فاعلية الرقابة على المعلمين، وتطوير مستوى الخدمة التعليمية، وتخفيف الأعباء المالية على الدولة، وتوفير الحل المناسب لتأمين الطلب المتزايد على التعليم، والتوسع في نشر التعليم، وأنَّ درجة موافقة أفراد الدراسة على درجة إسهام سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية جاءت بدرجة (كبيرة).

دراسة الشمري، وآل سلطان (2024): هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص دور استخدام الكوبونات التعليمية في تمويل مؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، وتشخيص دورها في تطوير البيئة التعليمية في هذه المؤسسات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت على الاستبانة، وبلغت عينتها (85) مديراً ومديرة في المدارس الثانوية بمحافظة حفر الباطن، وتوصلت الدراسة إلى حصول إجمالي محاور الدراسة على درجة موافقة "عالية"، وحصول محور دور استخدام الكوبونات التعليمية في دعم تمويل مؤسسات التعليم العام على درجة موافقة "عالية"، وحصول محور دور استخدام الكوبونات التعليمية في تطوير البيئة التعليمية على درجة موافقة "عالية"، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة حول دور استخدام الكوبونات التعليمية في دعم تمويل مؤسسات التعليم العام ودور استخدامها في تطوير البيئة التربوية تعزى لمتغير الجنس أو سنوات الخدمة.

التعليق على الدراسات السابقة:

اتفق البحث الحالي مع دراسات: البقية والشريف (2021)، والغامدي والمفيز (2021)، والدليوي (2023)، والعرافي وآخرون (2023)، والشمري وآل سلطان (2024) في استخدام المنهج الوصفي بأسلوبه

المسحي، واختلف جزئيًا مع دراسات: De Angelis (2021)، ودراسة الجنيبة، والشهراني (2023)، ودراسة الشويعر (2023) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ومع دراسة الخضير والسياري (2023) التي استخدمت المنهج الوصفي بأسلوب دلفاي. كما اتفق البحث الحالي في استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات مع معظم الدراسات السابقة كدراسة: البقية والشريف (2021م)، وDe Angelis (2021)، والدليوي (2023)، والشويعر (2023)، والجنيبة، والشهراني (2023)، والعرافي وآخرون (2023)، واختلف في الأداة المستخدمة جزئيًا مع دراسة: العتيبي والمفيز (2022) التي استخدمت الاستبانة والمقابلة أداتين لجمع البيانات، والخضير والسياري (2023) التي استخدمت أسلوب دلفاي.

وتميز البحث الحالي في الجانب الذي تناولته وهو: خصخصة شؤون المباني بمدارس التعليم العام بالسعودية دراسة ميدانية من وجهة نظر قيادات الإدارات التعليمية، لمواكبة التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم في كافة المجالات، بينما تناولت الدراسات السابقة الخصخصة وأساليبها في التعليم بشكل عام، وبعضها تناول تمويل التعليم العام، وبعضها أكد على أهمية الخصخصة في تطوير التعليم، كما تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في عينته؛ حيث تم تطبيق أداته على جميع مساعدي مدير التعليم للخدمات، ومديري جودة الخدمات، ومديري الخدمات المشتركة.

ثانيًا: منهجية البحث وإجراءاته الميدانية:

منهج البحث: اعتمد البحث لتحقيق أهدافه على المنهج الوصفي بأسلوب الحصر الشامل، والذي أشار مطاوع والخليفة (2014، 111) إليه بأنَّه المنهج الذي يعمل على: "ملاحظة ظاهرة أو حدث ومتابعته، معتمدًا على معلومات نوعية أو كمية في فترة زمنية معينة أو خلال فترات مختلفة، بغرض التعرف على شتى جوانب الظاهرة وعلاقاتها بغيرها من الظواهر للوصول إلى نتائج تساعد في فهم الواقع الراهن ليتم تطويره مستقبلًا".

أداة البحث: الاستبانة الموجهة لقيادات الخدمات بالإدارات التعليمية وهم: (مساعدي مدير التعليم للخدمات، ومديري جودة الخدمات، ومديري الخدمات المشتركة).

صدق الاستبانة: استخدم الباحث نوعين من الصدق، هما:

صدق المحكمين: للتحقق من الصدق الظاهري لأداة البحث، تم عرضها على (13) محكمًا من أعضاء هيئة التدريس، وذلك لإبداء آرائهم وملحوظاتهم من حيث: مدى ملائمة العبارات لموضوع البحث، وصدقها في الكشف عن المعلومات المستهدفة، ومدى وضوح العبارات وسلامة صياغتها؛ وذلك بتعديل العبارات أو حذف غير المناسب منها أو إضافة ما يرونه مناسبًا من عبارات، بالإضافة إلى النظر في تدرج العبارات،

وغير ذلك مما يراه المحكمون مناسبًا. وتم الإبقاء على العبارات التي نالت نسبة اتفاق بين المحكمين تساوي (80%) فأكثر.

الاتساق الداخلي: تم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات ارتباط درجات كل عبارة بإجمالي الاستبانة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (1): معاملات ارتباط بيرسون بين درجات العبارات والدرجة الكلية

العبارات	معامل الارتباط
تحدد الاحتياجات من المباني التعليمية والإدارية والأراضي.	.628**
تنفذ خطط الوزارة للتخلص من المباني التعليمية والإدارية المستأجرة.	.710**
تتابع تنفيذ المشاريع المرساة وفق البرنامج الزمني لها.	.818**
تشرف على تنفذ الخطة التشغيلية للمشروعات الإنشائية لإدارة التعليم.	.791**
توفر كوادر بشرية فنية لتشغيل وصيانة المباني التعليمية.	.795**
توفر احتياجات المباني المدرسية من التجهيزات الثابتة مثل (المكيفات، المعامل. إلخ) بالتعاقد مع مؤسسات خاصة.	.524**
تعد دراسة فنية للمشاريع التعليمية المستقبلية.	.676**
تضع الحلول المناسبة للمشكلات الفنية التي تعترض المشروعات التعليمية.	.775**
تشرف على مؤسسات صيانة المباني القائمة بصفة مستمرة.	.798**
تتابع أعمال المكاتب الاستشارية التي تشرف على تنفيذ المشروعات التعليمية.	.701**

** دال إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)

يتضح من الجدول السابق دلالة جميع معاملات الارتباط عند مستوى دلالة (0.01) لجميع العبارات، وكانت أقل قيمة معامل الارتباط هي (0.524) بين العبارة (6) والدرجة الكلية للبعد، بينما مثل الارتباط بين العبارة (3) والدرجة الكلية لهذا البعد أعلى قيمة ارتباط (0.818). وتشير تلك النتائج لصدق درجات عبارات الاستبانة بشكل كافٍ لاستخدامها.

ثبات الاستبانة: للتأكد من ثبات الاستبانة، اعتمد الباحث طريقة معادلة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach للتحقق من الاتساق الداخلي، وذلك على عينة استطلاعية مكونة من (20) قياديًا من قيادات الإدارات التعليمية بالمملكة، وقد أوضح حساب معادلة ألفا كرونباخ أنَّ درجات معاملات الثبات كانت مرتفعة (0.840) الأمر الذي يدل على أنَّه إذا كانت درجة ثبات الاستبانة مرتفعة، فإنَّ درجة صدق الاستبانة تكون عالية جدًا، ويمكن أنْ يفيد ذلك في: صلاحية الاستبانة فيما وضعت لقياسه، وإمكانية ثبات نتائج البحث الحالي، وقد يكون ذلك مؤشراً جيدًا لتعميم نتائجه.

إجراءات تصحيح الاستبانة: لتحديد واقع تحقق شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها من وجهة نظر قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية؛ تم حساب مستوى ومدى كل استجابة على عبارات الاستبانة عن طريق إعطاء درجة لكل استجابة من الاستجابات؛ فكانت تعطى الاستجابة (كبيرة جدًا) الدرجة (5)، والاستجابة (كبيرة) تعطى الدرجة (4)، والاستجابة (إلى حدٍ ما) تعطى الدرجة (3)، والاستجابة (ضعيفة) تعطى الدرجة (2)، والاستجابة (ضعيفة جدًا) تعطى الدرجة (1). وبهذا، تم تصنيف الاستجابات إلى خمسة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة الآتية: طول الفئة= (أكبر قيمة – أقل قيمة ÷ عدد بدائل الأداة) = (5−1÷5=0.80)، وذلك للحصول على المتدرج الذي يستخدم للحكم على العبارات أو المحاور. ويوضح الجدول الآتي ذلك:

جدول (2): مستوى ومدى استجابات أفراد عينة البحث على عبارات الاستبانة

مستوى الاستجابة	المدى بالمتوسط الحسابي	المدى بالوزن النسبي
ضعيفة جدًا	من (1) إلى أقل من (1.80)	من (20%) إلى أقل من (36%)
ضعيفة	من (1.80) إلى أقل من (2.60)	من (36%) إلى أقل من (52%)
متوسطة	من (2.60) إلى أقل من (3.40)	من (52%) إلى أقل من (68%)
كبيرة	من (3.40) إلى أقل من (4.20)	من (68%) إلى أقل من (84%)
كبيرة جدًا	من (4.20) إلى (5)	من (84%) إلى أقل من (100%)

مجتمع البحث وعينته:

تمثَّل مجتمع البحث الميداني في جميع قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة، وقد بلغ مجتمع الدراسة الأصلي (48) قياديًا؛ بواقع (16) مساعدًا للخدمات في الإدارات التعليمية، و(16) مديراً للخدمات المشتركة، و(16) مديراً لجودة الخدمات، وقد استهدف الباحث المجتمع الأصلي كافة لتطبيق أداة البحث عليه، فقام بتوزيع الاستبانة على جميع قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة، وذلك على مدار شهري سبتمبر وأكتوبر 2025. وقد وصل للباحث (44) استبانة؛ أي بنسبة (91.7%) من مجتمع الدراسة الأصلي.

جدول (3): توصيف خصائص عينة البحث الميداني

متغيرات البحث		العينة	النسبة المئوية
طبيعة العمل	مساعد المدير العام للخدمات	15	%34.1
	مدير جودة الخدمات	13	%29.5
	مدير الخدمات المشتركة	16	%36.4

متغيرات البحث		العينة	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	5	%11.4
	بكالوريوس	31	%70.4
	دراسات عليا	8	%18.2
عدد سنوات الخبرة	أقل من (15) سنة	7	%15.9
	من (15) سنة فأكثر	37	%84.1
الإجمالي		44	%100

يتضح من الجدول السابق استجابة جميع قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة باستثناء أربعة؛ ثلاثة من مديري جودة الخدمات، وأحد مساعدي مدير التعليم للخدمات، أما مديرو الخدمات المشتركة فقد أجابوا كلهم عن الاستبانة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمَّ تحليل استجابات أفراد العينة من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة نحو درجة تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها، من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وقد تم استخدام: التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد البحث، ومعامل ارتباط بيرسون لحساب صدق الاستبانة، ومعامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبانة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد درجة تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، ومتطلبات خصخصتها من وجهة نظر قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة، والإرباعيات، واختبار (ت)، وذلك للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة حول درجة تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها حسب متغير: سنوات الخبرة، واختبار تحليل التباين الأحادي (ف) وذلك للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة حول درجة تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها حسب متغيري: طبيعة العمل، والمؤهل العلمي، وقد استخدم الباحث هذا الاختبار الإحصائي المعلمي أو البارامتري لعدة أسباب: تطبيق الاستبانة على جميع أفراد مجتمع البحث الأصلي، وتجانس التباين بين استجابات مجتمع البحث، وقد تحقق ذلك من خلال اختبار ليفين (Levene)، والذي يُقبل عندما تكون الدلالة أكبر من (0.05)؛ أي يوجد تجانس بين الاستجابات، وهذا ما توضحه قيم الدلالة في الجدول الآتي:

جدول (4): اختبار تجانس التباين

متغيرات البحث	قيمة الاختبار	الدلالة
طبيعة العمل	2.412	.102
المؤهل العلمي	1.431	.251
سنوات الخبرة	0.697	.408

ثالثًا: عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها:

1–النتائج الخاصة بالكشف عن درجة تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة؟

للكشف عن درجة تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الاستبانة، كما هو مبين بالجدول الآتي:

جدول (5): المتوسط الحسابي لعبارات استبانة الكشف عن درجة تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية مرتبة تنازليًا

العبارات	المتوسط	الانحراف	الدرجة
تتابع تنفيذ المشاريع المرساة وفق البرنامج الزمني لها.	4.52	.792	كبيرة جدًا
تشرف على مؤسسات صيانة المباني القائمة بصفة مستمرة.	4.50	.792	كبيرة جدًا
تشرف على تنفذ الخطة التشغيلية للمشروعات الإنشائية لإدارة التعليم.	4.32	.857	كبيرة جدًا
تضع الحلول المناسبة للمشكلات الفنية التي تعترض المشروعات التعليمية.	4.32	.883	كبيرة جدًا
تتابع أعمال المكاتب الاستشارية التي تشرف على تنفيذ المشروعات التعليمية.	4.30	.954	كبيرة جدًا
تنفذ خطط الوزارة للتخلص من المباني التعليمية والإدارية المستأجرة.	4.27	1.086	كبيرة جدًا
توفر احتياجات المباني المدرسية من التجهيزات الثابتة مثل (المكيفات، المعامل... إلخ) بالتعاقد مع مؤسسات خاصة.	4.18	.922	كبيرة
تعد دراسة فنية للمشاريع التعليمية المستقبلية.	4.16	.861	كبيرة
تحدد الاحتياجات من المباني التعليمية والإدارية والأراضي.	4.02	1.131	كبيرة
توفر كوادر بشرية فنية لتشغيل وصيانة المباني التعليمية.	3.91	1.053	كبيرة
المتوسط العام	4.25	0.669	كبيرة

يتضح من الجدول أنَّ المتوسط الحسابي للعبارات يتراوح من (3.91) للعبارة رقم (5) إلى (4.52) للعبارة رقم (3)، الأمر الذي يعني أنَّ أفراد البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة يرون تحقق الخدمات الخاصة بشؤون المباني بدرجة تتراوح بين الدرجة الكبيرة والكبيرة جدًا. أما أكثر الخدمات الخاصة بشؤون المباني فكانت: العبارة (3): تتابع تنفيذ المشاريع المرساة وفق البرنامج الزمني لها (4.52)، والعبارة (9): تشرف على مؤسسات صيانة المباني القائمة بصفة مستمرة (4.50).

ويعزو الباحث تحقق هذه الخدمات بدرجة كبيرة جدًا في ضوء إدراك قيادات الخدمات بأهميتها على جودة الخدمة، ويمكن لإدارة الخدمات المساندة متابعتها، والإشراف عليها بكل يسر وسهولة، إضافةً إلى توفر برامج إلكترونية تدعم متابعة المشاريع المرساة، ووجود كادر هندسي وفني في إدارات التعليم، وعدد كبير من الموظفين الإداريين، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الغامدي، والمفيز (2021) التي أظهرت الحاجة إلى تهيئة مبانٍ مدرسية مناسبة لعمليتي التعليم والتعلم بدرجة مرتفعة.

أما أقل الخدمات الخاصة بشؤون المباني فهي: العبارة (5): توفر كوادر بشرية فنية لتشغيل وصيانة المباني التعليمية (3.91)، والعبارة (1): تحدد الاحتياجات من المباني التعليمية والإدارية والأراضي (4.02)، ويعزو الباحث تحقق هذه الخدمات بدرجة كبيرة في ضوء كون دراسة الاحتياجات من المباني التعليمية والإدارية والأراضي أصبحت مع الهيكلة الجديدة من مهام إدارة التخطيط والتطوير، وإسناد بعض الإدارات التعليمية أعمال الصيانة والمباني إلى مؤسسات بعقود تشغيلية، وإعداد كوادر بشرية قد يكلف الإدارة التعليمية الكثير من الوقت والمال بالمقارنة مع الشركات المتخصصة المستقلة.

وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة العرافي وآخرون (2023) التي أظهرت نتائجها أنَّ تحقق تمويل التعليم العام في ضوء مصادر التمويل بدرجة متوسطة؛ بتقدير لفظي (قليلة)، وعلى مستوى الأبعاد؛ جاء التمويل الحكومي بمتوسط (2.08).

2–النتائج الخاصة بمتطلبات خصخصة شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة؟"

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور الاستبانة الثاني مرتبة تنازليًا

متطلبات خاصة متعلقة بشؤون المباني	المتوسط الحسابي	الانحراف	الدرجة
تحديد اشتراطات التعاقد مع شركة مختصة لصيانة المباني التعليمية.	4.57	.789	كبيرة جدًا
وضع اشتراطات لتأجير المباني المدرسية للمؤسسات الخاصة.	4.20	.954	كبيرة
تحديد إجراءات واضحة لبيع المباني المدرسية المغلقة.	3.89	1.316	كبيرة

متطلبات خاصة متعلقة بشؤون المباني	المتوسط الحسابي	الانحراف	الدرجة
إنشاء شركة للمباني تطرح أسهمها للتداول	3.75	1.184	كبيرة
المتوسط العام	4.10	0.802	كبيرة

يتضح من الجدول أنَّ المتوسط الحسابي لعبارات هذا البُعد يتراوح من (3.75) للعبارة رقم (13) إلى (4.57) للعبارة رقم (16)، الأمر الذي يعني أنَّ أفراد الدراسة من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة يرون أهمية المتطلبات الخاصة بشؤون المباني بدرجة تتراوح بين الدرجة الكبيرة والكبيرة جدًا. أما أكثر المتطلبات الخاصة بشؤون المباني الواقعة في الإرباعي الأعلى من هذا المحور والتي يرى أفراد مجتمع الدراسة أهميتها بدرجة كبيرة جدًا؛ فكانت: العبارة (16): تحديد اشتراطات التعاقد مع شركة مختصة لصيانة المباني التعليمية (4.57)، والعبارة (14): وضع اشتراطات لتأجير المباني المدرسية للمؤسسات الخاصة (4.48). ويعزو الباحث أهمية هذه المتطلبات بدرجة كبيرة جدًا في ضوء الحاجة القائمة إلى أنظمة تسمح للإدارات التعليمية بالتعاقد مع شركة مختصة لصيانة المباني التعليمية بصلاحيات أوسع، وباشتراطات معيارية وفق الخبرات العالمية، وسن تشريعات من الجهات العليا لتأجير المباني المدرسية للمؤسسات الخاصة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة De Angelis (2021) التي توصلت إلى أنَّ مدارس القسائم (الكوبونات التعليمية) تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة من المدارس العامة التقليدية، كما تتفق مع نتائج دراسة الدليوي (2023) التي توصلت إلى أنَّ متطلبات تطبيق أسلوب التعاقد وأسلوب المعاهدة، وأسلوب الإحلال، وأسلوب القسائم التعليمية جاءت بدرجة موافقة كبيرة، ومع نتائج دراسة الجنيبة والشهراني (2023) التي أظهرت وجود المعوقات الإدارية بدرجة كبيرة.

أما أقل المتطلبات الخاصة بشؤون المباني الواقعة في الإرباعي الأدنى من هذا المحور والتي يرى أفراد مجتمع الدراسة أهميتها بدرجة كبيرة؛ فهي: العبارة (13): إنشاء شركة للمباني تطرح أسهمها للتداول (3.75)، والعبارة (15): تحديد إجراءات واضحة لبيع المباني المدرسية المغلقة (3.89). ويمكن تفسير مجيء هذه المتطلبات بدرجة أقل من غيرها في ضوء عدم وجود أنظمة ولوائح تشريعية تمكن الإدارات التعليمية من عملية الطرح في السوق المفتوح، وتعطي الصلاحية لها في بيع المباني المدرسية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة البقية والشريف (2021) التي أوضحت دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية والتي جاءت بدرجة كبيرة ومتوسط (2.43 من3).

3–النتائج الخاصة بالفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول درجة تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها تُعزى لمتغيرات: (طبيعة العمل، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)؟

للكشف عن الفروق بين استجابات أفراد الدراسة من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة نحو درجة تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها تم استخدام اختبار (ت) مع متغير: سنوات الخبرة. كما أُستخدم اختبار (ف) مع متغيري: طبيعة العمل، والمؤهل العلمي. وفيما يأتي تفصيل ذلك:

جدول (7): نتائج اختبار (ف) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة حسب متغير طبيعة العمل

المحاور	الفئة	العدد	المتوسط	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	الدلالة
واقع شؤون المباني	مساعد المدير العام للخدمات	15	43.60	.350	.706	غير دالة
	مدير جودة الخدمات	13	42.38			
	مدير الخدمات المشتركة	16	41.56			
المتطلبات الخاصة المتعلقة بشؤون المباني	مساعد المدير العام للخدمات	15	15.47	1.526	.230	غير دالة
	مدير جودة الخدمات	13	16.23			
	مدير الخدمات المشتركة	16	17.44			
إجمالي الاستبانة	مساعد المدير العام للخدمات	15	219.93	1.518	.231	غير دالة
	مدير جودة الخدمات	13	222.77			
	مدير الخدمات المشتركة	16	235.06			

يتضح من الجدول أنَّه:

- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة بحسب متغير طبيعة العمل على عبارات "واقع شؤون المباني"؛ حيث جاءت قيمة (ف) (0.350)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).
- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة بحسب متغير طبيعة العمل على بُعد "المتطلبات الخاصة المتعلقة بشؤون المباني"؛ حيث جاءت قيمة (ف) (1.526)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنَّها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).

- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة بحسب متغير طبيعة العمل على إجمالي استبانة "واقع تحقق شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها"؛ حيث جاءت قيمة (ف) (1.518)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).

ولعلَّ عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة بحسب متغير طبيعة العمل على إجمالي عبارات الاستبانة، يدل على اتساق أو عدم تباين استجابات أفراد مجتمع البحث، وأنَّه لا تأثير لمتغير طبيعة العمل على درجة تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها، وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة العتيبي والمفيز (2022) التي توصلت إلى أنَّه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين استجابات أفراد مجتمع الدراسة في القطاع غير الربحي حول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام في بعد الخدمات التعليمية، والدرجة الكلية للمحور ككل، تعود لاختلاف جهة العمل لصالح المؤسسة الأهلية.

جدول (38): نتائج اختبار (ف) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد البحث حسب متغير المؤهل العلمي

المحاور	الفئة	العدد	المتوسط	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	الدلالة
واقع شؤون المباني	أقل من بكالوريوس	5	44.00	.735	.486	غير دالة
	بكالوريوس	31	41.71			
	دراسات عليا	8	44.63			
متطلبات خصخصة شؤون المباني	أقل من بكالوريوس	5	18.40	1.116	.337	غير دالة
	بكالوريوس	31	16.10			
	دراسات عليا	8	16.38			
إجمالي الاستبانة	أقل من بكالوريوس	5	240.20	.980	.384	غير دالة
	بكالوريوس	31	223.26			
	دراسات عليا	8	229.25			

يتضح من الجدول أنَّه:

- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة بحسب متغير المؤهل العلمي على "واقع شؤون المباني"؛ حيث جاءت قيمة (ف) (0.735)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).

- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة بحسب متغير المؤهل العلمي على "المتطلبات الخاصة المتعلقة بشؤون المباني"؛ حيث جاءت قيمة (ف) (1.116)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).
- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة بحسب متغير المؤهل العلمي على إجمالي استبانة "واقع تحقق شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها "؛ حيث جاءت قيمة (ف) (0.980)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).

ولعلَّ عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة بحسب متغير المؤهل العلمي على إجمالي الاستبانة وعباراتها يدل على اتساق أو عدم تباين استجابات أفراد مجتمع البحث وأنَّه لا تأثير لمتغير المؤهل العلمي على درجة تحقق واقع شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الدليوي (2023) التي توصلت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات عينة الدراسة من مديري مدارس مدينة مكة المكرمة حسب متغير المؤهل العلمي، ومع نتائج دراسة الجنيبة والشهراني (2023) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول محاور الدراسة تعزى لمتغير المؤهل.

جدول (8): نتائج اختبار (ت) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد البحث حسب متغير سنوات الخبرة

المحاور	الفئة	العدد	المتوسط	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الدلالة
واقع شؤون المباني	أقل من (15) سنة	7	40.71	-.766	.448	غير دالة
	من (15) سنة فأكثر	37	42.84			
المتطلبات الخاصة المتعلقة بشؤون المباني	أقل من (15) سنة	7	17.14	.655	.516	غير دالة
	من (15) سنة فأكثر	37	16.27			
إجمالي الاستبانة	أقل من (15) سنة	7	235.00	.969	.338	غير دالة
	من (15) سنة فأكثر	37	224.62			

يتضح من الجدول أنَّه:

- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة بحسب متغير سنوات الخبرة على بُعد "واقع شؤون المباني"؛ حيث جاءت قيمة (ت) (0.766)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).
- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة بحسب متغير سنوات الخبرة على بُعد "المتطلبات الخاصة المتعلقة بشؤون المباني"؛ حيث جاءت قيمة (ت) (0.655)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).
- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة بحسب متغير سنوات الخبرة على إجمالي استبانة "واقع تحقق شؤون المباني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها"؛ حيث جاءت قيمة (ت) (0.969)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنَّها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).

ولعلَّ عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة بحسب متغير سنوات الخبرة على إجمالي استبانة وعلى محاورها وأبعادها يدل على تجانس مجتمع الدراسة، واتساق أو عدم تباين استجابات أفراد مجتمع الدراسة، وأنَّه لا تأثير لمتغير سنوات الخبرة على درجة تحقق الخدمات المساندة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها في ضوء الخبرات العالمية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الجنيبة والشهراني (2023) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول محاور الدراسة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة في الإدارة المدرسية، كما تتفق مع نتائج دراسة الشمري، وآل سلطان (2024) التي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة حول دور استخدام الكوبونات التعليمية في دعم تمويل مؤسسات التعليم العام بالمملكة، وكذلك دور استخدامها في تطوير البيئة التربوية لمتغير سنوات الخدمة، وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة الدليوي (2023) التي توصلت إلى أنَّه يوجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات عينة الدراسة من مديري مدارس مدينة مكة المكرمة حسب متغير سنوات الخبرة على إجمالي الاستبانة وعلى محاورها الأربعة الفرعية في اتجاه مديري مدارس مدينة مكة المكرمة ذوي سنوات الخبرة التي تتراوح من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات.

توصيات البحث: في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، فإنَّه يوصي بما يأتي:

- إعادة هيكلة شؤون المباني بما يتناسب مع خصخصتها، وتبني أسلوب المقارنة المرجعية في رسم سياسات خصخصة شؤون المباني، والاستفادة من بيوت الخبرة لخصخصتها.
- تبني ضوابط محددة لمساهمة القطاع الخاص في توفير الخدمات التعليمية المساندة، والتقويم المستمر لبرامج الخدمات المساندة من جهة معتمدة ومستقلة لها مكانتها العلمية.
- اختيار أسلوب خصخصة يراعي طبيعة النظام التعليمي بالسعودية.
- إجراء دراسات مسحية لشؤون المباني قبل الخصخصة وأثناء الخصخصة؛ للوقوف على جودة الخدمات المخصصة، ونوعيتها.
- دراسة توجهات وميول وقدرات الشركات المختصة المنفذة؛ للاستفادة منها في وضع الخطط والسياسات المتعلقة بخصخصة الخدمات التي تنفذ في الإدارات التعليمية.

مقترحات بحثية مستقبلية: يقترح الباحث إجراء دراسات مستقبلية حول:

1) درجة تحقق الخدمات المساندة في التعليم العام ومتطلبات خصخصتها في ضوء الخبرات العالمية من وجهة نظر قيادات المدارس الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
2) أساليب تطبيق خصخصة الخدمات المساندة في التعليم العام من وجهة نظر القيادات التعليمية.
3) معايير ومؤشرات خصخصة الخدمات المساندة في التعليم في ضوء بعض الخبرات العالمية.

قائمة المراجع:

أبا الخيل، منى، والبكر، أحمد. (٢٠١٩). مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدلات نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. وق ١٩/٤. وق/ ١٩.

أحمد، خالد عبد الرحمن ياسين؛ والدليوي، أيمن محمد عبد العزيز. (2024). *خصخصة التعليم العام بين التعاقد والإحلال*. مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض.

الإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة. (1444هـ). *الدليل التنظيمي للخدمات المساندة بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة*. مدينة جدة.

بريندان، م؛ والفريح، أ. (2018). المملكة العربية السعودية: تحقيق تطلعات برنامج التحول الوطني 2020 ورؤية السعودية 2030 من خلال التعليم. *مجلة التعليم والتنمية*. *2*(3)، 37–52.

البقية، محمد بن ناصر؛ والشريف، منيرة بنت محمد (2021) الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس. *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*. كلية الإمارات للعلوم التربوية، (74)، 141–167.

الجبير، الجوهرة أحمد؛ وعلى، نشوى مصطفى. (2017). *أثر الخصخصة على فرص العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991–2015)*. كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود الرياض.

الجنيبة، ريم محمد مهدي، والشهراني عبد الله بن فلاح بن محمد (2023) معوقات خصخصة التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية وسبل التغلب عليها في ضوء تجارب المدارس المستقلة. *مجلة العلوم التربوية*. كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، *31* (2)، 459–495.

حشيبري، مواهب عبد الفتاح محمد العزي. (2020). *دور خصخصة التعليم في تلبية احتياجات مدارس التعليم العام في منطقة جازان: دراسة استشرافية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة جازان.

حيفري، نسيمة أمال. (2018). سياسة الخوصصة وآثارها في إدارة المرافق العمومية. *مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية*. (2)، 108–122.

الخضير، أمل بنت محمد علي؛ والسياري، نسرين بنت ناصر بن أحمد. (2023). تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام تصور مقترح. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*. المركز القومي للبحوث غزة، *7* (32)، 23– 41.

الدليوي، أيمن محمد عبد العزيز. (2023). *متطلبات تطبيق أساليب الخصخصة بمدارس مدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري المدارس*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة أم القرى.

الزهراني، حنان عبد الله. (٢٠١٧). *واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل التدريب التربوي بالإدارة العامة للتعليم بالرياض*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الزهراني، علي عبد القادر. (2019). معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*. *8* (11)، 158.

الزومان، هدى محمد. (2018). الخصخصة في التعليم: دراسة حالة خصخصة قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*. المؤسسة العربية للعلوم التربوية والنفسية. (5). 295–312.

السلمي، سعد مسعد؛ والقحطاني، يحيى سعيد. (2019). متطلبات تطبيق خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء رؤية المملكة 2030 تصور مقترح. *مجلة القراءة والمعرفة*. (210)، 207–235.

السويلم، عبد الرحمن شلال. (٢٠١٧). *التدريب التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء مدخل الخصخصة تصور مقترح*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

الشمري، عادل بن عايد؛ وآل سلطان، دولة بنت ناصر. (2024). دور الكوبونات في تمويل مؤسسات التعليم العام بالسعودية. *المجلة الدولية للأبحاث التربوية*. جامعة الإمارات العربية المتحدة، *48* (1)، 22–55.

الشواورة، ياسين سالم. (2019). خصخصة التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. *المجلة العلمية*. كلية التربية بأسيوط، *3*(2)، 322–347.

الشويعر، الشيماء ناصر عبد الكريم. (2023). دور سياسات الخصخصة في تدعيم العملية التعليمية من وجهة نظر قائدات المدارس في مدينة الرياض. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*. جامعة تعز فرع التربة دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي، (3)، 478–502.

العتيبي، ريم بنت حمود بن قبال. (2020). التحديات التي واجهت الأسر السعودية في تعليم أبنائها في ظل جائحة كورونا المستجد (COVID-19). *المجلة العربية للنشر العلمي*. رماح، الأردن، (22)، 152–175.

العتيبي، غلباء بنت فيصل بن حدجان؛ والمفيز، خولة بنت عبد الله بن محمد. (2022). واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. *دراسات تربوية ونفسية*. جامعة الزقازيق، كلية التربية، (119)، 259–356.

العرافي، عبير عبده أحمد؛ الدعيس، عبد الخالق محمد، والمخلافي، محمد عثمان. (2023). درجة تحقق تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء مصادر التمويل في الإسلام أمانة العاصمة نموذجًا. *مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية*. مركز جزيرة العرب للبحوث والتقييم، *2* (16)، 83–109.

عكاش، عماد. (2019). الخصخصة خيار لعالج أزمة القطاع العام أم تعبير عن انهياره !*ملف الإعمار والاقتصاد*. (347). السنة السادسة والعشرون.

العمري، عبد الله محمد. (٢٠١٦). *جهود القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مديري مدارس التعليم العام للبنين في مدينة الرياض*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

العمري، محمد النفيعي عبد الله. (2016). اتجاهات العاملين نحو أثر الخصخصة على الأداء الوظيفي دراسة ميدانية على موظفي شركة المياه الوطنية بالمملكة العربية السعودية. *المجلة العلمية للإدارة*. (9)، 145-202.

الغامدي، إيمان عمر. (2021). *متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء تجارب المدارس المستقلة تصور مقترح*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

الغامدي، إيمان عمر؛ والمفيز، خولة بنت عبد الله بن محمد. (2021). متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء تجارب المدارس المستقلة (تصور مقترح). *مجلة كلية التربية*. جامعة الأزهر، *2*(192)، 239-272.

الغامدي، إيمان عمر؛ والمفيز، خولة عبد الله. (٢٠٢٢). صعوبات تطبيق المدارس المستقلة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قائدات المدارس الحكومية بمدينة الرياض. *مجلة رسالة الخليج العربي*. مكتب التربية العربي لدول الخليج. ٤٣ (١٦٥)، ٣٠-51.

كمبيجو، أسماء عبد الله حامد. (2019). الاحتياجات المهنية لقائدات المدارس في ضوء خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية. *مجلة البحث العلمي في التربية*. (20) ج 12، 89 -112.

محمد، حسن ربيع. (2021). التجارب الرائدة في مجال التعليم: أسرار تفوق بعض الدول عالميًا، https://omran. Org /ar / node/1819?language=en.

مطاوع، ضياء الدين محمد؛ والخليفة، حسن جعفر (2014). *مبادئ البحث ومهاراته في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية*. مكتبة الرشد.

المقبل، الجوهرة بنت عبد الرحمن. (2021). أنموذج مقترح لخصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العلمية وتطلعات رؤية المملكة (2030) من وجهة نظر قادة التعليم بجدة. *المجلة العربية للعلوم والبحوث*. رماح، *29* (3)، 131-152.

المملكة العربية السعودية. (2016). رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مسترجع من: الصفحة الرئيسة: تقدم وإنجازات المملكة العربية السعودية رؤية 2030(vision 2030.gov.sa).

المملكة العربية السعودية. (2018). الرؤية السعودية وأهداف التنمية المستدامة. مسترجع من: أهداف التنمية المستدامة وجهود المملكة العربية السعودية لتحقيقها(my.gov.sa) .

المملكة العربية السعودية. (2018). وثيقة برنامج التخصيص، 2025.

الموقع الرسمي لرؤية السعودية 2030. (2018). مسترجع من: الصفحة الرئيسة 2030 رؤية السعودية (vision2030.gov.sa)

موقع وزارة التعليم. (1442هـ). *إبداع التصميم والتشييد للبيئة التعليمية الجاذبة والنشطة*. مسترجع من: وزارة التعليم المشاريع والصيانة(moe.gov.sa) .

موقع وزارة التعليم. الإدارة العامة للاستثمار والتخصيص، *الأهداف*. مسترجع من:(moe.gov.sa).

النفيعي، صالح بن جواد الله. (2019). خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني. *مجلة البحث العلمي في التربية*. جامعة عين شمس، *20*(10)251– 306.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2021). *نظام التخصيص*. المملكة العربية السعودية. مسترجع من: "توسيع نطاق مشاركة المواطنين في الأصول المنتجة.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام الجامعات مرسوم ملكي م /٢٧ بتاريخ 1441/3/2هـ.

وثيقة برنامج التخصيص. (2017). المركز الوطني للتخصيص في المملكة العربية السعودية.

وثيقة برنامج التخصيص. (٢٠٢٠) خطة التنفيذ: أحد برامج تحقيق رؤية السعودية 2030.

وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030. (٢٠١٦). (vision2030.gov.sa).

وزارة التعليم. (2019). الدليل التنظيمي دليل الأهداف والمهام.

De Angelis, C. (2021). The Cost-effectiveness of public and private School of choice in Wisconsin. *Journal of school choice*, 15 (2), 225-247.

Emara, Farida Mohamed, Rady, Tamer، Kareem, Engy (Advisor (2023). The Role of Education in Promoting Exports in India, *Scientific Journal of Economics and Trade*, Ain Shams University, Faculty of Commerce, Vol (3)143-166.

Government of Finland. (2021). *Open data and open government*. https:// valtioneuvosto .fi/en /open-data-and-open-government.

Irwin, V. J. X. S. K. A. C. A. F. R., Zhang, J., Wang, X., Hein, S., Wang, K., Roberts, A., ... & Parker, S. (2023). Report on the condition of education 2022. US Department of Education: National Center for Education Statistics .144-2022.

Kelchen, R., Ortagus, J., Rosinger, K., Baker, D., & Lingo, M. (2024). The relationships between state higher education funding strategies and college access and success. *Educational Researcher*, 53(2), 100-110.

UNESCO. (2020). *Global education monitoring report 2020: Inclusion and education* https ://unes doc. unesco .org/ark:/ 48223/ pf0000 373718.

Yun You & Tae-Hee Choi (2023): The halted neoliberal sing of public schools: policy trajectories of two ‘failed’ Privatisation reforms in South Korea and China, Compare: *A Journal of Comparative and International Education*.